الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracy as a trend in the making of social policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية
تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

صنع السياسة الاجتماعية في مصر

أولا: ما السياسة الاجتماعية ؟

(١) السياسة العامة والسياسة الاجتماعية:

ظهرت الدعوة إلي ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسات العامة وساعد في ذلك تفاقم المشكلات الاجتماعية حيث ظهرت الحاجة إلي تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وتتطور منهجية البحث المرتبطة بالسياسات العامة كحقل علمي باستخدام العديد من العلوم الاجتماعية، ويرى " وليام دن William Dunn" أن الهدف من تحليل السياسات العامة هو توفير أو إنتاج المعلومات اللازمة لعملية صنع السياسات.(١)

وقد ظهر العديد من الاتجاهات التي تري أن السياسة العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي وأن السياسات العامة ما هي إلا نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاءً في شبكة أو ما أصبح يعرف باسم "policy Net work " (٢)، كما أن أحد مفاهيم السياسة العامة هو أنها نشاط مؤسسي تشرف عليه المؤسسات الحكومية وتتفاوت درجة اشتراك تلك المؤسسات السياسية في رسم السياسة العامة من نظام إلي آخر ومن فترة لأخرى داخل النظام نفسه، فهي تتأثر بما يحدث من تغيرات سياسية ودستورية واقتصادية.

وقد كان للمتغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين تأثيرات كبيرة على نظام الحكم بدءاً من تأثير العولمة، وانبعاث المد الديمقراطي، إلي المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، وظهرت العديد من الكتابات التي تبرز دور هؤلاء الفاعلين الجدد في السياسات العامة مثل كتابات سبيرج ايونج " Scharge, Ewing"، عن دور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان في التأثير علي بعض السياسات العامة دولياً(٣)، وكذلك كتابات كاندلر " Candler " عن دور القطاع الثالث في صنع السياسة العامة(٤)، والسياسة العامة بذلك هي مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتابعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات داخل المجتمعات مثل الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والأسرة..الخ، كما تشير السياسة العامة إلي

---

(١) سلوى شعراوي جمعة: تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون **" تحليل السياسات العامة في الوطن العربي "**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص: (٢٩).

(٢) المرجع السابق، ص: (٣١).

(٣) Elliot Schrage And Anthony Ewing**:" Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999,pp: (44-52).

(٤) Gaylord George Candler: **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol,21,Issue,Jan. 2000,pp:(43-59).

خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذا معا، بما يظهر اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية.(١)

وتعرف السياسة العامة أيضا بأنها سياسات الحكومة أو مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية التي يصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيفية صنع الأهداف وكيفية تنفيذها.(٢)

كما تعني السياسة العامة بأنها " مجموعة من المبادئ التي تستند إليها أي حكومة في تحقيق وتنفيذ أهدافها سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي ".(٣)

(٢) السياسة الاجتماعية:Social Policy

وتباينت وجهات النظر حول مصطلح السياسة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها مما يؤدى إلى تعدد المفاهيم التي عالجت هذا المصطلح، وصعوبة التوصل إلى مفهوم واحد متفق عليه حتى الآن، وقد يرجع ذلك لاختلاف التوجهات الأيديولوجية والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع والتي تعتبر أطراً مرجعية لصياغة هذه المفاهيم.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أموراً ثلاثة عند تعريف السياسة الاجتماعية:-

(١) أنه ينبغي عدم تفسير السياسات التي تعرف على أنها "اجتماعية" كما لو أنها قد صيغت ونفذت إلا لتحقيق الرفاهية.

(٢) أن السياسات الأخرى التي لا تسمى في العادة "اجتماعية" قد يكون لها إسهام مماثل أو أكبر في الرفاهية.

(٣) أن السياسة العامة ككل تتشابك فيها السياسة الاجتماعية مع غيرها من السياسات الأخرى.

ومن هنا فلابد من فهم السياسات الاجتماعية في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى المتعددة ، نظراً لما تلعبه هذه السياسات من دور بالغ الأهمية في إطار السياسات الاجتماعية.(٤)

لذا نجد أن أي تصور للسياسة لابد وأن ينطلق من رؤية شاملة للنسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي أصبحت السياسة الاجتماعية جُزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، ويمكن تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية على " أنها مجموعة من القرارات التي

---

(1) احمد رشيد: **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص:(٨٩).

(2) Leuis Aframan: **public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York, 1987, p: (204).

(3) طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢،ص:(٧).

(4) Hill, M.: **Understanding Social Policy, Well, 5th ed., Oxford, U.K**; **Block** 1997, P:(4).

تستهدف تحقيق أفعال معينة ومقصودة، ويتم وضعها بواسطة الهيئات الحكومية العليا للتأثير على سلوك المواطنين في المجتمع، كما تضعها مجموعة من القوى الاجتماعية في المجتمع، بهدف تشكيل وتقوية الحقوق المتعلقة بفئات معينة في المجتمع ".

والسياسة الاجتماعية تعد مجالا من مجالات عمل السياسات العامة للدولة تختص بالنظم الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الاخري مثل (اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية) لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته وإستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره.(١)

ويري البعض أنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقوانين ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة في الدخل و الخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي(٢).

ويعرفها (أحمد كمال أحمد) بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع ، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج والمشروعات الخدمية المترابطة والمتكاملة التي تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين إلي واقع أخر أفضل منه ويحقق زيادة محسوبة في معدل رفاهية المجتمع(٣)، وهو بذلك يربط بين سياسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي لتنفيذ أهداف هذه السياسات.

ويعرفها ريتشارد تتمس R, Titmuss: أنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة موقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتي يمكن تحقيق رفاهية المجتمع، وإنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية وحقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم(٤)، وأخيراً تُعرف السياسة الاجتماعية بأنها مجمل البرامج ذات التوجه الإيديولوجي المحدد للدولة ، تستهدف به تطوير

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٩، ص:(٢٤٦).

(٢) مني خزام عطية: **تحليل سياسات التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦ – ٢٠٠١)**، القاهرة، جامعة حلوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٤، ص:(٥).

(٣) أحمد كمال أحمد: **التخطيط الاجتماعي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٤، ص:(٣٤٢).

(٤) محمد إبراهيم عبد النبي: **النظرية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية "دراسة نقدية"**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠، ص ص:(٣٧-٣٨).

الواقع الاجتماعي بما يحتويه من بنيةٍ اجتماعية واقتصادية ومؤسسات اجتماعية قادرة على إحداث تغيرات اجتماعية لتنمية المجتمع ككل.[١]

(٤) أغراض السياسة الاجتماعية: [٢]

تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيق الأغراض الاتيه:-

أ- رفع المستوي المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية.

ب- العمل علي وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.

ج- العمل علي حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع اكبر قدر من الحاجات.

د- العمل علي التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

(٥) أدوات السياسة الاجتماعية:-

أ- التشريع.

ب- الإدارة.

ج- نواحي العجز في الخطة.

د- أهداف الخطة.

و- البحث.

ز- التدريب.

ح- الموارد البشرية.

وتعتبر عملية اصدار القوانين اللازمة لتحقيق عمل اجتماعي فعال عملية بالغة الدقة والتعقيد وتتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، ويتطلب التشريع من الدولة الأخذ حديثا بأسباب النمو قدرا كبيرا من الرؤية والصبر وقوة الإدراك الاجتماعي. أن تقرير السياسة الاجتماعية في قرارات السياسة الاجتماعية عنصرا هاما في التخطيط الاجتماعي.

(٦) ركائز السياسة الاجتماعية: [٣]

تعتمد السياسة الاجتماعية علي ركائز أساسية تتحدد في:

---

(١) مؤمن محمد كمال الشافع: **السياسة الاجتماعية الاقتصادية في الريف المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص:(١٧).

(٢) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(٢٠).

(٣) **المرجع السابق**،ص:(٢١).

أ- الشرائع السماوية: وتعد الركيزة الأولي الأساسية، فالتراث الديني زاخر بالدعوة إلي الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، والتكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الموجهات والأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

ب- مواثيق العمل الوطني: وتتعدد هذه المواثيق مثل الميثاق و وورقة أكتوبر، وبرامج الأحزاب وتعد منهجا أساسيا في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من أهداف، وأساليب العمل واستراتيجيات وتكتيكات، توجه السياسة الاجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب عمل محددة.

ج- المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية: وتحدد الحد الادني للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمنا العديد من المواد التي تركز علي حقوق الإنسان في الحرية والكرامة وعدم التميز والمساواة، وحرية التنقل، وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحرية الرأي والتعبير و الاشتراك في الجمعيات، والحق في التعليم، ومستوي من المعيشة كاف للمحافظة علي الصحة والرفاهية له ولأسرته، وإعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ متضمنا في مواده حماية الطفل من الإهمال والقسوة، وحق التعليم الإجباري المجاني، والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس ١٩٧١ مرتكزا علي المساواة والعدالة ومشاركة المرأة والتكافل الاجتماعي والأسرة والقيم الروحية والاجتماعية.

د- التشريعات القوانين: وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب استمرارية المجتمع وتساهم في تحقيق العدالة وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي ومواجهة الثغرات والمعوقات، وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغييرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية.

(٧) العمليات الأساسية للسياسة الاجتماعية:

يعتبر تحديد العمليات التي يصممها الإنسان هي أساس عمل كل السياسات الاجتماعية، وتعتبر هذه العمليات العناصر الديناميكية لأنه من خلالها تؤثر المجتمعات في نوعية الحياة وظروف المعيشة وطبيعة العلاقات الإنسانية، فهذه العمليات إذن هي الأدلة الأساسية التي تنتج من خلالها اختلافاتها ومضمونها وأهدافها ومجالات السياسة الاجتماعية. وتتضح ذلك من واجبات معينة يقوم بها الأفراد والجماعات بتبادلها خلال الثلاث عمليات التالية المترابطة والعالمية:- (١)

(١) **المرجع السابق**،ص: (٢٢).

أ- تطوير المصادر: تطوير المادة والبقاء للحياة ومصادر إثراء الحياة والسلع والخدمات.

ب- تقسيم العمل وتحديد الواجبات والمكانة: وهو تحديد فهذه المصادر التي تحافظ علي الحياة وإثرائها والسلع والخدمات لضمان بقاء واستمرار المجتمع.

ت- توزيع الحقوق: توزيع الحقوق للأفراد والجماعات وتشتق سياسات اجتماعية منها والأغراض والمجال في مجتمعات مختلفة في مختلف المواقع الجغرافية والظروف الايكولوجية، وهي تختلف أيضا بمرور الزمن في نفس المجتمع وفي نفس الموقع الجغرافي نتيجة لتغيرات طبيعية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ز ومع ذلك بالرغم من تفسيرها غير المحدود في المضمون والأغراض ومجال هذه العمليات والسياسات الناتجة من خلالها فهي توجد في كل مجتمع بشري معروف. ويتضح من هذه الاعتبارات إن عمليات تطوير المصادر وتحديد المكانة وتوزيع الحقوق هي المتغيرات الأساسية للسياسات الاجتماعية وكذلك العناصر الديناميكية للسياسات الاجتماعية، فإمكانية التنوع في الطريقة التي تعمل بها هذه العمليات الثلاث وتفاعلها مع بعضها البعض في مختلف المجتمعات وفي أوقات مختلفة عديدة، ونتيجة لهذا التعدد توجد اختلافات في السياسات الاجتماعية.

(٨) المشاركون في السياسة الاجتماعية في المجتمع:

إن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الشعبيون والتنفيذيون والخبراء والفنيون وجميع المنظمات الحكومية والأهلية في المجتمع ، وتبدأ دائماً بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا ومشكلات وحاجات ملحة، وتحتاج لتعبئة الرأي العام تجاهها، ثم تبدأ المؤسسات الرسمية في الاهتمام بتلك القضايا، وتتصاعد عمليات وديناميات صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح والضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الأهداف واستصدار القرارات.[١]

وقد حدد مشيل هل M. Hill الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية فيما يلي[٢]:

أ- المؤسسات الحكومية المعنية.

ب- الحكومات المحلية والإقليمية.

ت- الحكومات المركزية.

ث- المجالس النيابية.

ج- جماعات الضغط والمصالح.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص:(١٣١: ١٣٢).

(2) Michael Hill: **Understanding of Social Policy**, fifth edition,Oxford,Uk, Black well pupblishers, 1997, p:(49)

ح- الجماهير.

خ- خبراء السياسة: وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد آثارها، ويختلف درجة تأثير مشاركة كل جهة طبقاً لقوتها وقدرتها على توجيه القرارات.

وتتسع قاعدة المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد وهم[١]:

أ- المواطنون المستفيدون الذين يجب أن يتحولوا من مستفيدين إلى مشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ب- الخبراء والفنيين ، سواء خبراء السياسة أو غيرهم.

ت- الأخصائيون الاجتماعيون.

ث- القوى الاجتماعية في المجتمع سواء من جماعات المصالح أو الضغط أو غيرها.

ج- رجال الدين.

وباختصار هم رجال السياسة وصانعوا السياسة ومنفذو السياسة، ويجب أن يدرك صانعوا السياسة الاجتماعية أنهم يصنعون أهدافاً مجتمعية عامة تعبر عن المصالح العامة والتي قد تتعارض مع مصالح جماعات الضغط وتطلعاتها، ولذا وجب التوفيق بينها من ناحية كما يجب التعرف على هذه الجماعات ومصالحها من ناحية أخرى.

ويجب كذلك تحديد الأهداف في ضوء قدرات وإمكانات المجتمع البشرية وغير البشرية حتى لا تتحول لشعارات غير قابلة للتنفيذ، وأن تتوافق الأهداف مع الحاجات المجتمعية الحقيقية من خلال تحديد وتقدير الحاجات، وتحليل المشكلات المجتمعية، والاستفادة من مردود تأثير السياسات الاجتماعية السابقة، والسياسات البديلة المقترحة.

(٩) رسم السياسة الاجتماعية:

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي وليست قرارا فرديا وهى بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتى قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وتوجد مراحل لرسم وصياغة السياسة الاجتماعية تبدأ من وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد إلى صياغة الأهداف والبرامج واستصدار القوانين والقرارات والتشريعات المنظمة لهذه السياسة من خلال الجهاز التشريعي في الدولة لتصبح واجبة التنفيذ وخطوط موجهة ومرشدة للعمل الاجتماعي في المجتمع وفقاً لظروفه وأوضاعه، وقيمه وأيديولوجيته.

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(١٣٩:١٤٠).

إن السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع ، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها.

ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتي تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية ، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، والأيديولوجية بذلك يجب أن يكون لها ممارساتها ومدلولاتها في الواقع الذي بدوره يعزز ويحدد الأيديولوجية، ويحدد البناء الأيديولوجي للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهاته باعتبارها إطاراً لحل المشكلات القائمة في المجتمع ومقابلة الحاجات، وتحسين نوعية الحياة والتي يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل في الواقع الاجتماعي، ويجب أن تشمل عملية صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية كما حددها باركر J. Parker. في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات وتقييم فاعلية الخدمات وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحا والقيم التي تأخذها السياسات في الاعتبار ، وبذلك تتدخل الحكومة للحفاظ على وتوفير حد أدنى لمستوى المعيشة والدخل مستهدفة توزيع الدخل والخدمات. (١)

ثانيا: سياسات الرعاية الاجتماعية:.

يستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية في العلوم الإنسانية والخدمة الاجتماعية بدلالات متعددة، فقد يقصد به تقديم الإعانة المالية أو المادية كما يقصد به تحقيق الرعاية، ويقصد به أيضا تحسين الظروف المحيطة التي يعيش في محيطها الإنسان، وانجاز ما يتم التخطيط له أو يرغب في عمله لإحراز نتائج طيبة للأفراد، ويقصد به أيضا تقديم المساعدة لمن هو في حالة عجز وعسر ومحنة، وتعرف أيضا بمجموعة الخدمات التي تقدم من خلال النظم الاجتماعية الأولية لآخرين مما يتصلون بهم بصلات اجتماعية دون الحاجة لتحقيق الربح والاستفادة منهم، ويقصد بها مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق التوظيف والأداء الاجتماعي لأفراد المجتمع وفئاته، والسعي في تحسين مستوى المعيشة في أطار جماعة الأسرة والقرابة والتنظيمات الدينية، وهو ما يطلق عليه مفهوم الرعاية التقليدية وتعتمد الرعاية التقليدية على عطاء الجماعات الأولية والثانوية في المجتمع للخدمات التي تساعد على تحقيق التضامن الاجتماعي وتوفير الترابط والتوافق والانسجام بين وحدات المجتمع الاجتماعية.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص:(١٣٢: ١٣٣).

والرعاية الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني وهى في بدايتها تمثل نظاماً أساسياً من نظم المجتمع فلقد كانت تؤدى وظائف ضرورية شأنها شأن النظم الاجتماعية الأخرى(١)، وتطورت الرعاية بعد ذلك لتأخذ صور النسق المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية التي استحدثت لكي تعاون الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات من الحياة الاجتماعية والصحة الشخصية أو النفسية والعلاقات الاجتماعية، مما يتيح للأفراد والجماعات فرص تنمية قدراتهم وتحقيق رفاهيتهم التي لا تنفصل عن حاجات أسرهم ومجتمعاتهم، وكل هذه التطورات أتاحت الانتشار الوظيفي للرعاية الاجتماعية بغرض إشباع الاحتياجات للأفراد (٢)،كما أن الرعاية الاجتماعية تعنى كل ما تقوم به الحكومة على أساس أن الحكم الديمقراطي يعنى توجيه كل الأنشطة نحو الرفاهية العامة (٣)، ومفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو مرادف وموازى لمفهوم السياسة الاجتماعية في معظم الأدبيات الغربية لدرجة الخلط فيما بينهم، غير أن مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية أضيق نطاقاً وأكثر تحديداً ليعبر عن السياسة الاجتماعية المعنية بالقطاع الموجه لتنظيم الرعاية الاجتماعية (٤)، كما أن سياسة الرعاية الاجتماعية بالمقابل تكون مجموعة مساعدة أو جزءاً من السياسة الاجتماعية، ويمكن اعتبارها بأنها تلك السياسات التي تؤثر في توزيع الموارد ، وسياسة الرعاية الاجتماعية في مقابل السياسة الاجتماعية التي تكون إطار السياسة العامة والتي تمثل الإطار الذي يرتبط بشكل رئيسي بتمويل السلع والخدمات للأفراد والأسر، إما من خلال الوكالات الحكومية والجمعيات الخيرية أو من عوائد الشركات (٥).

وهناك أربع فروض غير واضحة في مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية:-

أ- الموارد المحدودة.

ب- عدم تلبية الحاجات.

ج- عدم العدالة في التوزيع.

د- الصراع على تخصيص المسارات أو الاتجاهات.

---

(١) جلال الدين الغزاوي: **دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية**، الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، الرسالة الخمسون،١٩٨٨، ص:(٢).

(2) Neil Gilbert,Harry specht**: Dimension of social welfare policy** N.J., prentice Hall, inc, Engle wood cliffs,1974, p: (23)

(٣) سيد أبو بكر حسانين: **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**، القاهرة، الانجلو المصرية ط٢، ١٩٨٣، ص:(١٤).

(٤) محروس محمود خليفة: **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص:(١٧).

(5) Roland. B. Dear: **social welfare policy, Encyclopedia of social work**, vol. 19, N.A.S.W, 1995, pp: (2226-2227).

فإن السياسات يجب أن توازن إلي حد ما التوتر بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة وعدم العدالة ونقص القيم [١]، ويؤكد كل من سلفان T. Sullvan، تومسون K. Thompson على الممارسات والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعية وإحداث تغير اجتماعي، وهما بذلك يركزان على الإجراءات والوسائل حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها القرارات والإجراءات الإدارية ومختلف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلي إحداث التغيرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية خصوصا [٢].

بينما نجد مارشال T.H.Marshall وهو من علماء السياسة الاجتماعية يتفق مع ريتشارد تتمس R. Titmuss بأن السياسة الاجتماعية سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها، وهو يتجه نحو تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية، وهناك من يرى أن السياسة الاجتماعية تؤكد على أنواع الخدمات والموارد التي تقدمها السياسات الاجتماعية، أما أصحاب الرأي الآخر فيؤكدون على الاهتمام التقليدي للسياسة الاجتماعية في توزيع الموارد على الأشخاص، ولفهم ما نعنيه بمقارنة السياسات الاجتماعية فمن المهم أن نعود إلى الافتراضات المسلم بها وهي:-

١- أن السياسات الاجتماعية أعمال محددة مصممة للترويج للرعاية.

٢- أن هذه الأعمال أعمال تقوم بها الدولة.

ويجسد كلا هذين الافتراضين الحقائق الأساسية عن الأنشطة، ومع ذلك فيمكن أن تكون مضللة إذا لم توضع في فهم أكبر لرعاية الإنسان ودور الدولة [٣]، وفى المقابل نجد سكوتلاند Scotland يتجه اتجاهاً مغايراً مؤيداً لعدم تدخل الدولة، حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض، وتحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة، وتتضمن التشريعات والقرارات المختلفة المتعلقة بعلاقات السكان[٤]، وهو بذلك يركز على المشاركة الأهلية، ولم يحدد الغايات والأهداف والوجه التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية من خلال الخطط.

---

(1) Ibid.,p:(2229)

(٢) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(١٣).

(3) Michael Hill: **Social Policy in the Modern World Blackwell publishing**,2006,p:(6)

(4) David G. Gil unraveling: **social policy,New-Jersey**, Schenkanon publishing co,1973, p:(6).

ويعرف باركر Barker في تحديده لسياسات الرعاية الاجتماعية حيث يعرفها بأنها تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية، وأيضاً تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية [١].

وينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية على أنها مجال وعملية[٢]، فسياسة الرعاية الاجتماعية كمجال تركز على قضايا واهتمامات المجتمع لتحسين مستوى معيشة أفراده، وكعملية تتضمن مجموعة من العمليات المتصلة، والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ وتقويم السياسة الاجتماعية المعنية بحل المشكلات الاجتماعية، وتعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية هي السياسات المعنية بقطاع الرعاية الاجتماعية كأحد قطاعات أو فروع السياسة الاجتماعية[٣]، كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية هي نسق فرعي من السياسة الاجتماعية، باعتبار الرعاية الاجتماعية هي نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يرمي إلي مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلي مستويات ملائمة للمعيشة، كما تسعي إلي القيام بعلاقات اجتماعية سوية بين الأفراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق وحاجات المجتمع[٤].

ويعرفها "طلعت السروجي" بأنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطة علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع[٥]، ويشير البعض إلى أن سياسات الرعاية الاجتماعية أنها عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا عامة مجتمعية وتتعامل أيضاً مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية وحقوق وواجبات الأفراد [٦].

---

(1) Rolbert L. Barker: **The social work Dictionary** New York, N.A. S.W,1987, p:(153).

(2) Demetrius S, Latridis**: policy practice Encyclopedia of social work**, vol3, N.A.S.W., New York, 1995, p:(1855).

(3) Michael Hill: **understanding social policy, fifth Edition,** oxford, U.K. Black well publishers,1997, p:(4).

(٤) جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، الجامعة العربية، ١٩٨٣، ص:(١٣٧).

(٥) طلعت مصطفي السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي " رؤية نقدية وتحليلية "** بحث منشور، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، الإمارات العربية، جامعة الإمارات، الفترة ٢٢-٢٤نوفمبر ١٩٩٨، ص:(١٨١).

(6) Willam G. Brueggeman: **The practice of Macro social work,**NewYork,Brooks cble, 2001, p:(349).

ومن ثم فإن سياسات الرعاية الاجتماعية هي القوانين والقواعد التي توجه برامج الرعاية الاجتماعية، وتحدد أنواع ومستويات خدمات الرعاية الاجتماعية وعملائها والمؤهلات المطلوبة لمقدمي الخدمة [١]، وسياسات الرعاية الاجتماعية بذلك هي عمليات توجيه للرعاية الاجتماعية بحيث تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه وخياراته، وتشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع[٢].

مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

تضع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم قيودا على مفهوم الحكومة وإعادة النظر في دورها حيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الاخري لتعزيز دورها في صنع وتنفيذ السياسات العامة بالإضافة الى تمكين المواطن ودعم قدرته على المشاركة واخذ نظام المبادرة. [٣]

سياسات الرعاية الاجتماعية أكثر واقعية في التعبير عن الحاجات والمطالب وأكثر فاعلية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، عندما تتواجد به مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولي مهاما متعددة كتقديم الخدمات، ومناقشة السياسات القائمة في تلك المجالات الاجتماعية، وطرح وبلورة التصورات المبدئية للأولويات والممارسات و والتفكير في البدائل وأفضلها ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في تلك المجالات وتقويمها.[٤]

كما إن تقدم مؤسسات المجتمع المدني خطوات نحو مجال صنع السياسة الاجتماعية و لا يعني بالضرورة تراجع ادوار المؤسسات التقليدية الاخري بل هي مكملة لها ومنسقة لجهودها، ولا يعني صعود المجتمع المدني سقوط الدولة أو تقوقعها داخل حدها الادني، بل إن مؤسسات المجتمع المدني تكون أكثر فاعلية في تشكيل سياسة الدولة إذا ما كانت الدولة تتمتع بسلطات منسجمة لإرساء وتنفيذ تلك السياسات. [٥]

---

(1) Karen k, kirst: **introduction to social work and social welfare critical thinking perspective,** London, Thomson Brooks Cole, 2003, p: (174).

(٢) طلعت مصطفى السروجي: السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(٢٤١).

(٣) حسن العلوانى: **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م، ص:(٣١).

(٤) طلعت مصطفي السروجي: **المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** "المجتمع المصري نموذجا" ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمي "الخدمة الاجتماعية بين الجهود التطوعية والاحتراف المهني"، المؤتمر العلمي الرابع عشر،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص:(٩).

(٥) عبد الوهاب الظفيري: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠١، ص:(٥٠٨).

وتشهد الساحة السياسية في مصر، منذ عدة سنوات وعلى مختلف الأوساط مناقشات وحوارات موسعة حول ماهية السبل التي من شأنها تعزيز الديمقراطية الحقة وتعميقها علي نحو يجسد – بصورة موضوعية وبعيدا عن الشكلية – مبدأ التعددية السياسية ويتيح في الوقت ذاته الفرصة الحقيقة لمختلف القوى الوطنية للاضطلاع بدورها في المجتمع جنبا الى جنب مع المؤسسات والأجهزة الحكومية. (١)

وعملية صنع السياسية هي تلك العملية التي تستهدف تحديد الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطى بعد، وذلك لقيادة التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسة صغيرة أو إدارة أو على المستوى القومي.(٢)

وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مرحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائما بالتحديد الدقيق وصولا لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها. بينما صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح لسياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها وهى غالبا ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها. (٣)

يعرف نيل جلبرت وهاري سبكت صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها" تلك العملية التي تستهدف ترجمة الشعور العام بوجود احتياجات غير مشبعة إلي أساليب جديدة لمقابلة الاحتياجات و وذلك سواء علي مستوي منظمة صغيرة أو علي المستوي القومي، وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policies Making Processes هي تلك العملية التي تستهدف تحديد الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطي بعد، سواء كان ذلك علي مستوي صغيرة أو إدارة أو على المستوي القومي، وذلك لقيادة التأبيد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات.(٤)

ويري مشيل هيل Michael Hill إنها عملية سياسية نتاج مشاركة السياسيين والمهنيين وأعضاء المجالس التشريعية، وجماعات الضغط والمصالح، ويتم في ضوئها التفاعل لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، وكيفية تنفيذها، وتحديد تأثيرها الفعلي علي تحسين رفاهية

---

(١) احمد الرشيدي: **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١م، ص: (١٣).

(٢) Neil Gilbert, Harry Specht: **Dimensions of Social Policy** (New Jersey, Prentice Hell,Inc, 1974) P: (16).

(٣) طلعت مصطفى السروجي: **السياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص:(٢٢٦).

(٤) Neil Gilbert (et,al): **Dimensions of Social Welfare Policy**,, New Jersey Prentice Hall, Inc, Englewood cliffs, 1974, p: (16)

المواطنين، وتحديد جوانب القوة والضعف للاستفادة منها في صنع سياسة رعاية اجتماعية مستقبلية.(١)

وتميزت وجهة النظر هذه بأنها وصفت عملية صنع السياسة بأنها مسئولية مشتركة تضم جهات رسمية وغير رسمية وأكدت على ضرورة التفاعل بينهم ومسئوليتهم في التقييم المستمر للسياسة القائمة(٢)، وتعرف عملية صنع السياسة بأنها عملية تتضمن العديد من الأنشطة التي تبدأ بوضع الأجندة السياسية، وتشمل تعريف وتحديد المشكلات، ثم صياغة السياسة، وتستمر حتى إصدار التشريع(٣)، وينظر إلي صنع السياسة على إنها عملية يتم بمقتضاها توزيع المسئولية بين الحكومات المحلية والمنظمات المدنية، بهدف وضع إطار التعامل مع الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.(٤)

كما أنها عملية دينامية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والحاجات المرتبطة، وصياغة الأهداف والاتفاق عليها، والتي تتمركز غالبا حول تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية من خلال اتخاذ القرارات لتنفيذ برامجها ووسائل تحقيقها، تقدير وتقييم نتائجها والقوى والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة. (٥)

وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية يعنى إيجاد سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائما بالتحديد الدقيق وصولا لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها.(٦)

كما أن صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تنطوي وتدل ضمنا على المعايير المعيارية والمفاوضات المتعلقة بالأولويات Priorities فيما بين الأهداف والحاجات المتنافسة ومصالح الجماعة والمجتمع المحلى والقيم الثقافية واللامساواة في الوصول إلى الموارد(٧)، وعملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة وكل مرحلة من تلك المراحل

---

(١) Michael Hill: **Understanding of Social Policy**, fifth edition, op. cit, p:(9)

(٢) طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، مرجع سبق ذكره،ص:(١٣٠).

(3) Bill Goxall (et, al), **Contemporary British Polities,** Second edition,London, The Macmillan press Ltd, 1994, p: (351)

(4) طلعت مصطفى السروجي، **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** " رعاية المسنين نموذجا "، مرجع سبق ذكره، ص:(٨).

(5) طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية، **مرجع سبق ذكره**، ص: (٢٦٦).

(6) السيد يسين: **السياسيات العامة – القضايا النظرية والمنهجية**، مرجع سبق ذكره، ص:(١٧).

(7) Neil Gilbert (et, al), **Op. cit**, pP: (16:20)

تعتبر عملية في حد ذاتها و وقد حددها كل من نيل جلبرت وهاري سبكت Neil Gilbert & Harry Specht كالأتي:- (١)

١- **عملية تحديد المشكلة:** تعتمد هذه العملية على تأثير القوي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية المختلفة في المجتمع، ومحاولة الاستجابة لها بما يساهم في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

٢- **عملية التحليل:** وتعتمد على المرحلة السابقة، حيث تركز على المعلومات والبيانات عن المشكلة أو الحاجة، وتاريخ ظهورها و وتطورها، وكيفية القياس للمشكلة ؟، وعدد المتأثرين بها، ومن هم؟

٣- **عملية جذب الفئات المستهدفة:** وذلك باستخدام وسائل الإعلام التي تناسب هذه الفئات والأكثر تأثيرا، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

٤- **صياغة أهداف السياسة:** وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق باتساع نطاق المشاركة في صياغة هذه الأهداف.

٥- **الشرعية والمساندة العامة:**وتتم من خلال شرعية القرارات، ودعم ومساندة المستهدفين.

٦- **تخطيط وتصميم البرامج:** حيث تتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل تتحدد فيه أساليب التنفيذ ومسئولياته والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.

٧- **التنفيذ والتطبيق:**وتوضح الخدمة وعائدها من خلال برنامج مترجم الى أعمال وجهد ومسئوليات للتنفيذ والتطبيق.

٨- **التقدير والتقويم:** ويتم حساب أساليب التنفيذ وتقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها، كما تعتبر عملية تغذية عكسية لبداية صنع سياسات جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة المستهدفة.

ويري عبد الوهاب الظفيري أن هناك ثلاث عمليات لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية هي:(٢)

١- **عملية وضع أو صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية:** ففي ظل حاجات المجتمع وطموحاته يتم تحديد الحاجات والغايات والتوجهات العامة في مجال الرعاية الاجتماعية

---

(1) عبد الوهاب الظفيري، نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(٣: ٥).

وتتعاون في تلك المرحلة الحكومة مع المنظمات المدنية في صياغة أهـداف وتوجهات السياسة.

٢- **عملية تحقيق السياسة:** وهى تعبر عن الجهود المنظمة التي تقوم بها المؤسسات المعنية لتحقيق غايات السياسة.

٣- **عملية التقويم:** يتم فيها تقدير فاعلية السياسة ومدى تحقيق أهدافها من خلال ما يبذل من جهود وما يواجه تحقيقها من صعوبات لتلافي الأخطـاء أو التطـوير فـي السياسة.

ويري روبرت ادم Robert Adams أن عملية صنع السياسة تبـدأ دائمـا بتحديـد المشكلة ثم اقتراح الحلول التي تحدد مسار العمل، ويؤكد انه قد يكون من الصعوبة تتبع باقي العملية التي تنتهي بقرار سياسي.(١)

ورغم ذلك فان اندرو بولستين Andrew Boblstein يؤكد على أنها تتضمن أربعـة عمليات أساسية وهى: تحديد المشكلة أو الحاجة الاجتماعية، ثم وضع الاقتراحات السياسـية وتنفيذها وأخيرا تقيمها وتحديد تأثيراتها، وبذلك فهي دائرة تأخذ شكل الأحداث المتتابعة.(٢)

وقد حددها طلعت السروجي في الأتي:- (٣)

١- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.

٢- تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.

٤- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.

٥- تنفيذ سياسة الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.

٦- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.

٧- التفكير سياسة رعاية اجتماعية جديدة.

وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة هـي مرحلـة وضع أو صياغة السياسة، تنفيذ السياسة، تقويم السياسة، وقد عرض كثير من العلماء لنماذج صنع السياسة وغالبا ما تعرض هذه النماذج في صورة سلسلة من المراحل الى هذه النمـاذج تلك المراحل بشكل مختلف ، ومن بين تلك النماذج ما يلي:- (٤)

---

(1) Robert Adams, Social Policy for Social Work, Britain, Arrow Smith Ltd . 2002, P: (26)

(2) Andrew Boblstein, Social welfare policy & analysis, Canada Thomson learning, Lnc,2003, p: (30)

(٣) طلعت مصطفى السروجي،السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: (٢٢٠- ٢٢١).

(٤) **المرجع السابق**، ص ص:(٢١٧ – ٢١٩).

١- نموذج ألن والكر Alan walker والذي يتضمن:

أ- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية

ب- مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية

ج-مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية

٢- نموذج كليف ألكوك Cliff Alcook قسم مراحل صنع السياسة أو ما سماه دائرة السياسة إلى أربعة مراحل:

أ-مرحلة تحديد المشكلة.

ب-مرحلة صياغة السياسة.

ج-التطبيق.

د-تقويم الممارسة وتأثيراتها.

يحدد ولكرر A.Walker ثلاث مراحل لصنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تتحدد في:- (١)

١- مرحلة وضع السياسة: وتتضمن توليف صياغة السياسات الاجتماعية وتحديد الأولويات والتوصل إلى السياسات والخطط البديلة ولذلك فالبعض يرى أن السياسات هي الخطط القائمة.

٢- مرحلة تنفيذ السياسة: وتتضمن تخطيط الموارد المختلفة للسياسة ، وهذا ربما يتم على مستوى الأهداف القومية بين مختلف البرامج والإدارات أو المنظمات بالإضافة إلى أنه يتضمن تحديد الأولويات وتصميم الأداء والميكانيزمات الإدارية اللازمة للتنفيذ.

٣- مرحلة تقويم السياسة: وتتضمن تقييم فاعلية السياسات من الممارسة والرقابة لتلافي الأخطاء المتكررة والتي تبرز عند التقديم ، ونتائج تقويم السياسة الاجتماعية تكون ودور لعملية التخطيط وهي تعطى صياغة أدق لتطوير السياسة أو صنع سياسة جديدة.

وصنع السياسة الاجتماعية تسير وفقا للمراحل التالية:-

١- الوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها.

٢- الوصف الدقيق المحدد للظروف المستهدف الوصول إليها.

٣- تقسم المشروع إلى مراحل متتالية ووصف وتحديد الظروف المراد تحقيقها في كل مرحلة

٤- تحديد الأساليب العلمية لتنفيذ كل مرحلة.

٥-- تحديد وتقدير الوقت والأشخاص والموارد المادية والمعلومات المطلوبة لتنفيذ كل مرحلة من المراحل الأخرى التالية.

٦- إجراءات لقياس الأهداف التي تم تحقيقها في كل مرحلة.

---

(1) Brian J. Jones (eds.): **Social Problem – Issues**, Opinions and Solutions, New York, Mc Garw hill, 1988,pp: (35- 36).

وصنع السياسة الاجتماعية غالبا ما تتم بواسطة موظفي الحكومات في المستويات المختلفة سواء محلية أو قومية وكذلك مشاركة السكان والمؤسسات الحكومية والأهلية وتوضح السياسة الاجتماعية الخطط من خلال تحديد: -

١- **المدخلات:** وهى الموارد المختلفة التي يتم تحديدها.

٢- **المخرجات:** وهى الخدمات التي يمكن أتاحتها لأفراد المجتمع بصفة عامة.

٣- **المخرجات النهائية:** وتتحدد في تأثير ما أنجز على الأفراد المستهدفين.

٤- **الفلسفات الموجهة:** وهى الأهداف الكبرى والأيديولوجيات والقيم التي تميز سياسة اجتماعية عن سياسة أخرى .